E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2021/WG.6/INF.1
13 September 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل وطنية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة
مع مبادئ العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية
الأربعاء، 29 أيلول/سبتمبر 2021

مذكرة توضيحية

ينظم فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية اليمنية، ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول استخدام "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" في عدن، الجمهورية اليمنية نهار **الأربعاء الواقع في 29 أيلول/سبتمبر 2021.**

اولاً - خلفية ورشة العمل

تعترض السياسات العامة في الدول العربية معوّقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات. ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، مما يزيد عدم اللامساواة والتهميش الاجتماعي حتى في ظل الجهود المبذولة.

في ظل هذه المعوقات، يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء التوافق وتطوير القدرات بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على ركائزها الأربع وهي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة[1]. وقد طوّرت الإسكوا مؤخراً **أداةً لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية** ويسّرت الوصول اليها من خلال منصة الكترونية خاصة. ويمكن الاطلاع على الأداة عبر الرابط التالي: https://www.unescwa.org/ar/publications/أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية

وتسعى الإسكوا من خلال استخدام الأداة إلى دعم الدول العربية في **تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية**، والاستناد إلى هذا التقييم **لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات**. وقد خضعت هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات على الصعيدين الوطني والإقليمي، نتج عنها مجموعة من الملاحظات الفنية والتوصيات العملية كان أبرزها أن تعمل الاسكوا على تعميم استخدام الأداة وتطبيقها لتقييم مدى مراعاة السياسات الوطنية للأجور وحماية العاملين لمفاهيم العدالة الاجتماعية وإصدار تقرير إقليمي بهذا الشأن في العام 2021.

1- الأهداف الرئيسية للأداة

(أ) زيادة وعي أصحاب القرار في الوزارات والمؤسسات العامة بضرورة دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات العامة؛

(ب) رصد واقع المؤشرات والمفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية حيث تخصص لكل مؤشر مجموعة من المتطلبات/المعايير والقواعد الأساسية (موارد بشرية، موارد مادية، إطار تشريعي، قوانين...)؛

(ت) متابعة التقدّم المحرز بشكل مستمر/منتظم من خلال عملية تقييم ذاتي وإعداد تقارير وطنية دورية بشأن ما تحقق والتحديات التي لا تزال قائمة؛

(ث) تحديد عملي لأوجه القوة والثغرات في المجالات التالية: (1) المعرفة والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (2) التوافق بين الأطراف المعنية حول الخيارات السياسية؛ (3) الأطر التشريعية والتنظيمية؛ و(4) الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية؛

(ج) تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يرجى مراجعة الوثيقة المتوفرة على الموقع الالكتروني:
https://www.unescwa.org/ar/resources?keywords=E%2FESCWA%2FCL2.GPID%2F2020%2FMANUAL.2&type=publication

2- النتائج المتوخاة من استخدام الأداة

بالإضافة الى تشخيص ورصد الفجوات والثغرات ونقاط القوة في السياسات والبرامج الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وبالاستناد إلى معايير ومؤشرات واضحة ومحددة، سيؤدي استخدام الأداة الى نتائج قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى أبرزها:

(أ) تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات وتبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجة هذه الثغرات؛

(ب) تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومية-حكومية؛ حكومية-غير حكومية) وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها واتساقها؛

(ت) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها؛

(ث) تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج التنموية؛

3- مضمون الأداة

تتكون الأداة من: (1) مدخل مفاهيمي؛ (2) مجموعة من البنود تشرح عملية التقييم ومتطلباته وكيفية تطبيقه بدءاً من مرحلة التخطيط وصولاً الى احتساب النتائج؛ (3) **أداة التقييم الذاتي** وهي استمارة من 22 سؤال تتناول قضايا تتعلق بالرؤية والأطر المؤسسية الوطنية لإدماج قضايا العدالة الاجتماعية وقضايا أخرى ذات صلة بمسار تطوير وتنفيذ السياسات الوطنية القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية؛ (4) نموذج يمكن اتباعه لوضع خطة عمل لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات. وتتضمن الأداة أيضاً (5) ملاحظات إرشادية وأمثلة حول المؤشرات والمراجع وأسس التعليل التي يمكن الاستناد اليها في عملية التقييم. وتجدر الإشارة بأن الأداة استرشادية ومطواعة ويمكن تطبيقها على أي سياسة عامة او برنامج تنموي حسب أولويات البلد أو المؤسسة المعنية بالتقييم.

ثانياً - أهداف ورشة العمل

تسعى ورشة العمل الى عرض أداة التقييم ومكوناتها بشكل مفصّل. كما تهدف إلى توضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد المعنيين حول كيفية استخدام الأداة واستخلاص النتائج مع التركيز على موضوع تقييم سياسة الأجور وحماية العمال في الجمهورية اليمنية وإحاطة المشاركين بمسار العمل الخاص بالتقرير الإقليمي المزمع إعداده في الربع الاخير من العام 2021.

وستستعرض ورش العمل المنصة الإلكترونية لأداة التقييم التي تشكل الوسيلة العملية لجمع المعلومات المطلوبة بأسلوب تفاعلي وممنهج. وتتيح المنصة للمعنيين **استخراج موجز لعملية التقييم يتضمن رسوماً بيانية**

ومؤشراً/بارومتر للعدالة الاجتماعية وهو نتيجة حسابية بسيطة دالّة على مدى مراعاة السياسة موضوع التقييم لمبادئ العدالة الاجتماعية.

وأخيراً تهدف ورشة العمل الى الاتفاق على مخطط تفصيلي لعملية تقييم سياسات الأجور في اليمن والذي سيتطلب من المشاركين عقد سلسلة من الاجتماعات والنقاشات المعيارية الرامية إلى جمع المعلومات وتحليلها والإجابة على استمارة التقييم بما يضمن التوافق والإجماع. وستوفر هذه العملية الفرصة لفريق التقييم الوطني للاتفاق على برنامج عمل محدد ومفصل يتناول الخطوات المطلوبة لسد الثغرات التي سيكشفها التقييم وتحسين سياسة الأجور في اليمن ومتابعة التقدم المحرز مع الوقت.

ثالثاً - المشاركة

يترافق استخدام الأداة مع شروط أساسية تمكّن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من تطبيقها بما يضمن دورها الفاعل والتشاركي والإيجابي. من هذا المنطلق، من المستحسن أن يتوفر لدى المشاركين والقيّمين على استخدام الأداة مستوى جيد جداً من المعرفة النظرية والعملية في المواضيع التي تتناولها سياسة الأجور وحماية العمال وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها. وبناء عليه، تستهدف ورشة العمل أعضاء الفريق الوطني الذين رشحتهم الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بسياسات الأجور وحماية العمال لتمثيلها في الورشة وإجراء عملية التقييم.

رابعاً - المنهجية

تُعقد ورشة العمل بشكل افتراضي بين بيروت وعدن في يوم واحد على مدى 3 جلسات (مرفق نسخة من **جدول الأعمال المقترح)**. وسيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بالورشة والوثائق ذات الصلة قبل أيام من تاريخ انعقادها.

تعتمد الورشة اللغة العربية في العروض والمناقشات، كما تعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية. وتوصي الإسكوا أن يطّلع المشاركين على الأداة بدقّة قبل انعقاد الورشة للإحاطة بالمفاهيم الأساسية والاستفادة من الوقت المتاح للتدريب والاسئلة.

5 - المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة منال طبارة، مساعدة برامج في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (tabbaram@un.org) مع نسخة الى السيدة دينا تنير مسؤولة شؤون اجتماعية (tannird@un.org).